

البحري تعلن نتائجها المالية للتسعة أشهر الأولى من عام 2026م بتسجيل صافي ربح بلغ 9.98 مليار ريال سعودي

- البحري تسجل إيرادات تبلغ 14.83 مليار ريال سعودي في الربع الثالث من عام 2026م بزيادة قدرها 504% على أساس سنوي، وصافي ربح يبلغ 5.09 مليار ريال سعودي بزيادة قدرها 891% على أساس سنوي، مدفوعة بشكل رئيسي بأداء قطاع البحري للنفط الذي واصل استفادته من الارتفاع الملحوظ لأسعار الشحن والتوسع في نشاط استئجار الناقلات لتلبية الطلب المتزايد من العملاء.
- ساهم هذا الأداء في تسجيل إيرادات تبلغ 26.10 مليار ريال سعودي في التسعة أشهر الأولى من عام 2026م بزيادة قدرها 268% على أساس سنوي، وصافي ربح يبلغ 9.98 مليار ريال سعودي بزيادة قدرها 587% على أساس سنوي.
- صافي التدفقات النقدية التشغيلية في التسعة أشهر الأولى من عام 2026م يبلغ 4.07 مليار ريال سعودي بزيادة قدرها 83% على أساس سنوي، بينما تحسن معدل صافي الدين إلى الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء ليصل إلى 0.59 مرة في نهاية شهر سبتمبر من عام 2026م.
- تم الاستحواذ على 3 ناقلات غاز متوسطة الحجم، لتخطو البحري أول خطواتها في مجال نقل غاز البترول المسال والأمونيا، علماً أنه تم استلام أول ناقل في شهر سبتمبر من عام 2026م.

الرياض، المملكة العربية السعودية، 28 أكتوبر 2026م: أعلنت الشركة الوطنية السعودية للنقل البحري ("البحري" أو "الشركة"، والمدرجة في السوق المالية السعودية "تداول السعودية" تحت الرمز 4030)، الشركة الرائدة في مجال الشحن والخدمات اللوجستية على صعيد المملكة العربية السعودية، عن نتائجها المالية للربع الثالث والتسعة أشهر الأولى من عام 2026م، مسجلةً صافي ربح بلغ 5.09 مليار ريال سعودي، و9.98 مليار ريال سعودي على التوالي.

وتعليقاً على النتائج المالية للشركة، قال المهندس أحمد بن علي السبيعي، الرئيس التنفيذي لشركة البحري:

"حققت 'البحري' مرة أخرى نتائج ربعية قوية، في ظل ظروف تشغيلية غير مسبوقة وشديدة التعقيد، مما يعكس مرونة نموذج أعمالنا، وقوة أسطولنا، والانضباط الذي نواصل به تنفيذ استراتيجيتنا. ومع تغير مسارات التجارة وتطور متطلبات عملائنا، تكيفنا بسرعة مع الحفاظ في الوقت ذاته على سلاسة وموثوقية نقل البضائع الأساسية داخل المملكة وإلى الأسواق العالمية. وتكتسب هذه القدرة على الاستجابة لمختلف الظروف أهمية متزايدة في قطاع أصبحت فيه المرونة، وحجم العمليات، والقدرة على التكيف لا تقل أهمية عن السعة التشغيلية ذاتها.

وخلال هذه الفترة الصعبة، كانت ولا تزال صحة وسلامة كوادرننا في مقدمة أولوياتنا. خلال الربع، تعرضت بعض من ناقلاتنا لحوادث أمنية، ومن دواعي أسفنا أنها أسفرت عن وفاة اثنين من أفراد طاقمنا. إننا في بالغ الحزن والأسى على فقدانهما، ونقدم بخالص تعازينا وصادق مواساتنا إلى أسرهم وأحبائهم. تعكس هذه الأحداث صعوبة الظروف التي تعمل فيها طواقمنا، ونؤكد التزامنا الراسخ بضمان سلامتهم. وأود أيضاً أن أشيد بتفاني واحترافية طواقمنا وفرق عملنا، إذ عملوا بلا كلل للاستجابة لهذه الحوادث وإعادة الناقلات المتأثرة إلى الخدمة حيثما أمكن ذلك.

ومع تطلعنا إلى المستقبل، فنحن مقبلين على مرحلة جديدة من مسيرة نمو البحري مرتكزين على قاعدة قوية ومتينة. ونحن مستمرين في برنامج توسعة وتحديث أسطولنا، وتعزيز أعمالنا الأساسية في مجالي الشحن والخدمات اللوجستية، مع التوسع المدروس في قطاعات جديدة، بما في ذلك نقل الغاز والأمونيا. ويظل تركيزنا منصّباً على تحقيق نمو منضبط يعزز تنافسية البحري، ويدعم طموحات المملكة المتنامية في قطاعي التجارة والنقل البحري، ويخلق قيمة مستدامة طويلة الأمد لمساهميننا."

أهم ملامح الأداء المالي لشركة البحري ملخص البيانات المالية

مليون ريال سعودي	الربع الثالث 2026م	الربع الثالث 2025م	النسبة التغير (على أساس سنوي)	التسعة أشهر الأولى 2026م	التسعة أشهر الأولى 2025م	النسبة التغير (على أساس سنوي)
الإيرادات	14,827	2,456	%504	26,096	7,084	%268
الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء*	5,843	1,262	%363	12,072	3,558	%240
هامش الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء	%39	%51	-12 ن.م.	%46	%50	-4 ن.م.
صافي الربح**	5,086	513	%891	9,982	1,454	%587
هامش صافي الربح	%34	%21	-13 ن.م.	%38	%21	-18 ن.م.
ربحية السهم (ريال سعودي)	5.51	0.56	%884	10.82	1.58	%585
صافي التدفقات النقدية التشغيلية	204	1,072	-81%	4,073	2,226	%83
النفقات الرأسمالية	467	169	%176	1,082	3,534	-69%
التدفقات النقدية الحرة	263-	903	لا ينطبق	2,991-	1,308-	لا ينطبق
صافي الدين	8,160	9,853	-17%	8,160	9,853	-17%
صافي الدين / الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء	0.59 مرة	2.11 مرة	-1.52 مرة	0.59 مرة	2.11 مرة	-1.52 مرة

* الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء لا تتضمن تكلفة غير نقدية تتعلق بشطب أصول غير ملموسة بمبلغ 18 مليون ريال سعودي تم تسجيلها في الربع الثاني من 2026م

** عائد إلى مساهمي الشركة الأم

ملاحظات: يُرجى الرجوع إلى قاموس المصطلحات للاطلاع على التدابير المالية غير التابعة للمعايير الدولية للتقارير المالية | قد لا تكون الأرقام المعروضة دقيقة بالمقارنة مع الأرقام الإجمالية نظراً لتقريب الأعداد

الأداء خلال الربع الثالث من عام 2026م

سجلت البحري في الربع الثالث من عام 2026م إيرادات بلغت 14.83 مليار ريال سعودي بزيادة قدرها 504% على أساس سنوي، مدفوعةً بشكل رئيسي بأداء قطاع البحري للنفط، إلى جانب نمو الإيرادات في جميع قطاعات الأعمال الأخرى في الشركة. وقد استفاد قطاع البحري للنفط من الارتفاع الكبير في أسعار الشحن المحققة لنقلات النفط الخام العملاقة، والذي يُعزى بشكل رئيسي إلى استمرار اضطرابات الشحن على الصعيد الإقليمي.

وخلال الربع، بلغت الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء 5.84 مليار ريال سعودي بزيادة قدرها 363% على أساس سنوي، مع تسجيل هامش أرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء بلغ 39% مقارنةً بـ 51% في الربع الثالث من عام 2025م. ويعكس الارتفاع الملحوظ على أساس سنوي في الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء المساهمة القوية في الأرباح من قطاع البحري للنفط وقطاعات الأعمال الأخرى في الشركة، إلى جانب زيادة المساهمة من الشركة الشقيقة، مجموعة بتدرك. ويُشار إلى أن انخفاض هامش الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء يعود بشكل رئيسي إلى ارتفاع حصة الإيرادات من الناقلات المستأجرة ذات الهوامش المنخفضة، لا سيما ضمن قطاع البحري للنفط، وذلك رغم توسع هامش الأرباح على أساس سنوي عبر مختلف عمليات الأسطول المملوك.

وارتفع صافي الربح العائد لمساهمي البحري قرابة العشرة أضعاف على أساس سنوي ليصل إلى 5.09 مليار ريال سعودي، مقارنةً بـ 513 مليون ريال سعودي في الربع الثالث من عام 2025م، وذلك نتيجة الارتفاع القوي في أسعار الشحن وتحسن ربحية العمليات التشغيلية.

وبالمقارنة مع الربع الثاني من عام 2026م، شهدت إيرادات البحري زيادةً قدرها 135% لتصل إلى 14.83 مليار ريال سعودي في الربع الثالث من عام 2026م مقارنةً بـ 6.31 مليار ريال سعودي في الربع الثاني من عام 2026م، بينما شهدت الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء زيادةً قدرها 72% لتصل إلى 5.84 مليار ريال سعودي، وزاد صافي الربح بنسبة 85% ليصل إلى 5.09 مليار ريال سعودي. ويُعزى التحسن على أساس ربع سنوي في الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء بشكل رئيسي إلى أداء قطاع البحري للنفط. وكان تراجع هامش أرباح البحري قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء إلى 39% في الربع الحالي مقارنةً بـ 54% في الربع الثاني من عام 2026م، مدفوعاً بشكل رئيسي بارتفاع حصة الإيرادات من الناقلات المستأجرة ذات الهوامش المنخفضة ضمن قطاع البحري للنفط.

الأداء خلال التسعة أشهر الأولى من عام 2026م

خلال التسعة أشهر الأولى من عام 2026م، حققت البحري إيرادات بلغت 26.10 مليار ريال سعودي، بزيادة قدرها 268% على أساس سنوي، ما يعكس تحسناً قوياً في أسعار الشحن وارتفاعاً في مستويات أنشطة الناقلات المستأجرة، مدفوعةً بشكل رئيسي بأداء قطاع البحري للنفط، تلاها نمو الإيرادات عبر بقية قطاعات أعمال الشركة.

وخلال الفترة، حققت الشركة أرباحاً قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء بلغت 12.07 مليار ريال سعودي بزيادة قدرها 240% على أساس سنوي، مع تسجيل هامش أرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء بلغ 46% مقارنةً بـ 50% في التسعة أشهر الأولى من عام 2025م. وتعود الزيادة في الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء بشكل رئيسي إلى زيادة الإيرادات وتحسن أرباح الأسطول

المملوك، إلى جانب ارتفاع الدخل من الشركات الشقيقة، في حين أن تراجع هامش الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء يُعزى إلى زيادة حصة إيرادات الناقلات المستأجرة ذات الهوامش المنخفضة، وذلك رغم توسّع هامش الأرباح عبر عمليات الأسطول المملوك.

وبناءً على ذلك، بلغ صافي الربح العائد لمساهمي البحري 9.98 مليار ريال سعودي، مقارنةً بـ 1.45 مليار ريال سعودي في التسعة أشهر الأولى من عام 2025م.

حقّقت البحري صافي تدفقات نقدية تشغيلية بلغ 4.07 مليار ريال سعودي خلال التسعة أشهر الأولى من عام 2026م، بزيادة قدرها 83% على أساس سنوي، فيما بلغت النفقات الرأسمالية 1.08 مليار ريال سعودي، حيث تم تخصيص 881 مليون ريال سعودي منها بشكل رئيسي للاستحواذ على خمس ناقلات للكيماويات، وناقلة غاز مستعملة متوسطة الحجم، ودفعات مقدمة لبناء ناقلتين بضائع مدرجة وحاويات، مقارنةً بنفقات رأسمالية بلغت 3.53 مليار ريال سعودي في التسعة أشهر الأولى من عام 2025م، متعلقة بشكل رئيسي بالاستحواذ على 11 ناقلة خلال تلك الفترة.

ونتيجةً لذلك، بلغت التدفقات النقدية الحرة 2.99 مليار ريال سعودي خلال التسعة أشهر الأولى من عام 2026م، مقارنةً بتدفقات خارجة بلغت 1.31 مليار ريال سعودي خلال الفترة نفسها من العام الماضي. فضلاً عن ذلك، حققت البحري صافي متحصلات قدره 270 مليون ريال سعودي جرّاء بيع ناقلة نفط خام عملاقة وناقلة كيماويات خلال التسعة أشهر الأولى من عام 2026م، وذلك في إطار برنامج الشركة لتوسعة وتحديث أسطولها.

ويُدعم من التدفقات النقدية الحرة الداخلة، انخفاض صافي الدين إلى 8.16 مليار ريال سعودي في نهاية شهر سبتمبر من عام 2026م، مقارنةً بـ 9.85 مليار ريال سعودي في نهاية شهر سبتمبر من عام 2025م. وقد أدى انخفاض صافي الدين وارتفاع الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء لفترة الاثني عشر شهراً السابقة إلى تحسن معدل صافي الدين إلى الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء ليصل إلى 0.59 مرة بحلول نهاية شهر سبتمبر من 2026م، مقارنةً بـ 2.11 مرة مع نهاية شهر سبتمبر من 2025م، ما يدعم استمرار قوة ومرونة المركز المالي.

وخلال الربع الثالث من عام 2026م، أعلنت البحري إتمام اتفاقية إعادة تمويل بقيمة 987 مليون ريال سعودي مع كل من بنك "بي إن بي باريبا" والبنك الوطني اليوناني. وتُعد هذه الاتفاقية أول تمويل مصرفي دولي غير مضمون تحصل عليه البحري، وتشكّل خطوة بالغة الأهمية ضمن توجّه الشركة نحو تنويع مصادر التمويل.

المستجدات الاستراتيجية

خلال الربع الثالث من عام 2026م، أعلنت البحري دخولها قطاع نقل غاز البترول المسال والأمويا من خلال الاستحواذ على ثلاث ناقلات غاز مستعملة متوسطة الحجم، لتوسّع بذلك عملياتها في مجال النقل البحري استجابةً لنمو الطلب على الصادرات من العملاء السعوديين. وتم استلام الناقلة الأولى في شهر سبتمبر، ومن المتوقع استلام الناقلتين المتبقيتين في الربع الرابع من 2026م والربع الأول من 2027م على التوالي.

بالإضافة إلى ذلك، أبرمت البحري خلال الربع الثالث من عام 2026م اتفاقية مع شركة "المزارعون المتحدون القابضة" لبيع حصتها في شركة الحبوب الوطنية. وقد تم إتمام الصفقة خلال الفترة، لتبيع البحري كامل حصتها في شركة الحبوب الوطنية بعد استكمال جميع الإجراءات القانونية والتنظيمية.

المستجدات المتعلقة بالأسطول والأداء التشغيلي

خلال الربع الثالث من عام 2026م، دخلت خامس ناقلة بتصنيف المنظمة البحرية الدولية 2 حيز التشغيل، وذلك ضمن برنامج شراء الناقلات الخاص للربع الثاني من عام 2026م، فيما تم بيع ناقلة قديمة للمواد الكيميائية. واستحوذت البحري كذلك على ثلاث ناقلات غاز مستعملة متوسطة الحجم، تم استلام الأولى منها في شهر سبتمبر (من المتوقع دخولها حيز التشغيل التجاري في بداية الربع الرابع)، ومن المتوقع استلام الناقلتين المتبقيتين في الربع الرابع من 2026م والربع الأول من 2027م على التوالي. بالإضافة إلى ذلك، استلمت البحري ناقلتي دعم بحري جديدتين لتعزيز خدمات الوكالة للناقلات.

حركة الأسطول التشغيلي

القطاع	نهاية الربع الثالث 2025م	الربع الثالث	نهاية الربع الثاني 2026م	الإضافات	الاستبعادات	نهاية الربع الثاني 2026م
الأسطول المملوك						
البحري للنفط	50		49	-	-	49
البحري للكيماويات والمنتجات	33		37	1+	1-	37
البحري للخدمات اللوجستية المتكاملة	8		8	-	-	8
البحري للبضائع السائبة	13		13	-	-	13
إجمالي عدد الناقلات المملوكة	104		107	1+	1-	107
الناقلات المستأجرة بموجب عقود طويلة الأجل						
البحري للكيماويات والمنتجات	13		2	-	-	2
إجمالي عدد الناقلات المشغلة	117		109	1+	1-	109

ملاحظة: تفاصيل الأسطول أعلاه لا يشمل ثلاثة بوارج متنقلة لتحلية مياه البحر، وناقلتين دعم بحري.

واصلت البحري عملياتها في مجال الشحن البحري في ظل تزايد الاضطرابات ضمن مسارات الشحن عبر منطقتي الخليج العربي والبحر الأحمر خلال التسعة أشهر الأولى من عام 2026م. وقد تأثرت أربع من ناقلات البحري المملوكة بحوادث أمنية، أسفرت للأسف عن وفاة عاملين اثنين من طواقمها. وقد اكتمل إصلاح ناقلتين من الناقلات الأربع وهما الآن قيد التشغيل التجاري، بينما تخضع الناقلتان المتبقيتان حالياً لأعمال الإصلاح والصيانة.

وتحرص البحري على مواصلة التزامها بالسلامة والممارسات التشغيلية المنضبطة، فلم تسجل الشركة أي تسريبات نفطية خلال الربع الثالث من عام 2026م، وبلغ معدل تكرار حوادث الوقت المهدور على مدى اثني عشر شهراً 0.18 إصابة لكل مليون ساعة عمل لطواقم الناقلات المملوكة للبحري، مقابل 0.13 للفترة المنتهية في 30 يونيو من 2026م و0.23 للفترة المنتهية في 30 سبتمبر من 2025م.

سجل طلبات بناء الناقلات

خلال الربع الثالث من عام 2026م، وقعت البحري عقداً بقيمة 776 مليون ريال سعودي (207 مليون دولار أمريكي) لبناء ناقلتين بضائع مدحرجة وحاويات، متوقع استلامهما في عام 2030م، في حين تم استلام ناقلتي دعم بحري خلال الربع الثالث من عام 2026م.

وبعد نهاية الربع الثالث من عام 2026م، وقعت البحري اتفاقية بقيمة 1.69 مليار ريال سعودي مع الشركة العالمية للصناعات البحرية لبناء ثلاث ناقلات نفط خام عملاقة، على أن يتم تسليمها بين عامي 2029م و2030م.

القطاع	نوع الناقلات	عدد الناقلات	البلد المصنّع	قيمة الطلب (بالمليون ريال سعودي)	تاريخ الطلب	التاريخ المتوقع للاستلام
البحري للخدمات اللوجستية المتكاملة	ناقلة دعم بحري	2	الإمارات العربية المتحدة	18	الربع الثالث 2025م	استلمت في الربع الثالث 2026م
البحري للخدمات اللوجستية المتكاملة	ناقلة حاويات وبضائع مدحرجة	2	الصين	757	الربع الثالث 2025م	2029م – 2030م
البحري للبضائع السائبة	ناقلة "ألترا ماكس" مزودة بمعدات تحميل وتفريغ	6	المملكة العربية السعودية	726	الربع الرابع 2025م	2028م – 2029م
البحري للخدمات اللوجستية المتكاملة	ناقلة حاويات وبضائع مدحرجة	2	الصين	776	الربع الثالث 2026م	2029م – 2030م
البحري للنفط	ناقلة نفط خام عملاقة	3	المملكة العربية السعودية	1,692	الربع الرابع 2026م	2028م – 2030م

أبرز ملامح أداء قطاعات الأعمال البحري للنفط

مليون ريال سعودي	الربع الثالث 2026م	الربع الثالث 2025م	التغير (على أساس سنوي)	الربع الثاني 2026م	الربع الثاني 2025م	التغير (على أساس سنوي)
الإيرادات	13,333	1,316	913%	21,795	3,704	488%
الأرباح قبل الفوائد والضرائب والإطفاء	4,923	706	598%	9,583	1,964	388%
هامش الأرباح قبل الفوائد والضرائب والإطفاء	37%	54%	17 ن.م.	44%	53%	9 ن.م.

ملاحظة: قد لا تكون الأرقام المعروضة دقيقة بالمقارنة مع الأرقام الإجمالية نظراً لتقريب الأعداد

حجم الأسطول	نهاية الربع الثالث 2025م	نهاية الربع الثاني 2026م	نهاية الربع الثالث 2026م
عدد الناقلات المملوكة	50	49	49

حقق قطاع البحري للنفط إيرادات بلغت 13.33 مليار ريال سعودي في الربع الثالث من عام 2026م بزيادة قدرها 913% على أساس سنوي، بينما بلغت أرباح القطاع قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء 4.92 مليار ريال سعودي بزيادة قدرها 598% على أساس سنوي. ويعود هذا الأداء القوي إلى الارتفاع اللافت لأسعار الشحن المحققة لناقلات النفط الخام العملاقة، مدفوعة بشكل رئيسي بالاضطرابات في الشحن الإقليمي وتزايد المخاطر الأمنية البحرية التي حذت من توافر الناقلات. وقد أسهمت الزيادة الكبيرة في نشاط استئجار الناقلات في دعم نمو الإيرادات، لتلبية الطلب المتزايد من العملاء. وحيث شهد هامش الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء للأسطول المملوك تحسناً ملحوظاً، إلا أنه تراجع - بشكل إجمالي - إلى 37% خلال الربع الحالي مقارنة بـ 54% في الربع الثالث من عام 2025م، ما يعكس الارتفاع الكبير في حصة الإيرادات من الناقلات المستأجرة ذات الهوامش المنخفضة.

وعلى أساس ربع سنوي، شهدت إيرادات القطاع زيادة قدرها 182% مقارنة بإيرادات بلغت 4.72 مليار ريال سعودي في الربع الثاني من عام 2026م، بينما شهدت الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء زيادة قدرها 94% مقارنة بمبلغ 2.54 مليار ريال سعودي في الربع السابق، وذلك لنفس العوامل المذكورة أعلاه.

وخلال التسعة أشهر الأولى من عام 2026م، ارتفعت إيرادات القطاع بنسبة 488% على أساس سنوي لتصل إلى 21.80 مليار ريال سعودي، بينما نمت الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء بنسبة 388% لتصل إلى 9.58 مليار ريال سعودي، مع تسجيل هامش أرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء بلغ 44% مقارنة بـ 53% في التسعة أشهر الأولى من عام 2025م. ويعكس هذا الأداء الارتفاع الملموس لمعدلات مكافئ تأجير الناقلات المحققة، والزيادة الملحوظة في حصة الإيرادات من الناقلات المستأجرة.

وخلال الربع الثالث من عام 2026م، دخل القطاع مجال نقل غاز البترول المسال والأمويا من خلال استحواذه على ثلاث ناقلات غاز مستعملة متوسطة الحجم، علماً أنه تم استلام أولى هذه الناقلات في شهر سبتمبر، ومن المتوقع استلام الناقلتين المتبقيتين في الربع الرابع من عام 2026م والربع الأول من عام 2027م على التوالي. وتمثل هذه الخطوة أول دخول للقطاع في مجال نقل الغاز، موسعاً بذلك نطاق خدماته لعملائه في المملكة.

وبالتطلع نحو المستقبل، فمن المتوقع أن تبقى ظروف السوق شديدة التقلب خلال الأشهر المتبقية من عام 2026م، في ظل اعتماد أسعار الشحن بشكل كبير على التطورات الجيوسياسية في منطقتي الخليج العربي والبحر الأحمر. وفي حال أي تعافي لصادرات النفط الخام، فمن المتوقع أن يدعم ذلك الطلب على الناقلات في خضم محدودية المعروض منها. وفي ظل تواصل هذه الظروف السوقية، سيواصل البحري للنفط تركيزه المنصب على تلبية متطلبات نقل النفط الخام السعودي، وتحسين توظيف أسطوله والحفاظ على مرونته التشغيلية استجابةً لمتغيرات السوق.

البحري للكيماويات والمنتجات

مليون ريال سعودي	الربع الثالث 2026م	الربع الثالث 2025م	التغير (على أساس سنوي)	الربع الأول 2026م	الربع الأول 2025م	التغير (على أساس سنوي)
الإيرادات	793	756	5%	2,488	2,218	12%
الأرباح قبل الفوائد والضرائب والإطفاء	466	381	22%	1,488	1,076	38%
هامش الأرباح قبل الفوائد والضرائب والإطفاء	59%	50%	8 ن. م.	60%	48%	11 ن. م.

ملاحظة: قد لا تكون الأرقام المعروضة دقيقة بالمقارنة مع الأرقام الإجمالية نظراً لتقريب الأعداد

حجم الأسطول	نهاية الربع الثالث 2025م	نهاية الربع الثاني 2026م	نهاية الربع الثالث 2026م
عدد الناقلات المملوكة	33	37	37
عدد الناقلات المستأجرة بموجب عقود طويلة الأجل	13	2	2

سجل قطاع البحري للكيماويات والمنتجات إيرادات بلغت 793 مليون ريال سعودي في الربع الثالث من عام 2026م بزيادة قدرها 5% على أساس سنوي، مدعوماً بارتفاع أسعار الشحن وزيادة إجمالي أيام التشغيل بعد الاستحواذ على خمس ناقلات بتصنيف المنظمة البحرية الدولية 2. وحقق أرباح القطاع قبل الفوائد والضرائب والإطفاء زيادة قدرها 22% لتصل إلى 466 مليون ريال سعودي، وارتفع هامش أرباح القطاع قبل الفوائد والضرائب والإطفاء إلى 59% في الربع الحالي مقارنةً بـ 50% في الربع الثالث من عام 2025م، ويعود ذلك الارتفاع بشكل رئيسي إلى استمرار تحويل القطاع نحو شحنات المنتجات النفطية النظيفة ذات الربحية الأعلى. وتأثرت أرباح القطاع قبل الفوائد والضرائب والإطفاء والإطفاء إيجاباً بتسجيل أرباح قدرها 35 مليون ريال سعودي جزاء بيع إحدى الناقلات، إلى جانب تسوية قانونية بقيمة 34 مليون ريال سعودي لصالح القطاع، بالإضافة إلى تسجيل مبلغ 12 مليون ريال سعودي نتيجة عكس مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها خلال الربع الحالي.

وخلال الربع الثالث من 2026م، وتحديدًا في شهر أغسطس، انضمت الناقلة الخامسة والأخيرة بتصنيف المنظمة البحرية الدولية 2 إلى أسطول القطاع المملوك وذلك ضمن صفقة الاستحواذ التي تم استكمالها في الربع الثاني، بينما تم بيع ناقلة مواد كيميائية قديمة خلال الشهر نفسه. ونتيجة لذلك، ظل عدد ناقلات أسطول القطاع المملوك عند 37 ناقلة في نهاية شهر سبتمبر من 2026م، إلى جانب ناقلتين مستأجرتين بموجب عقدين طويلي الأجل.

وعلى أساس ربع سنوي، شهدت إيرادات القطاع تراجعاً قدره 12% مقارنةً بإيرادات بلغت 899 مليون ريال سعودي في الربع الثاني من عام 2026م، كما شهدت أرباح القطاع قبل الفوائد والضرائب والإطفاء تراجعاً قدره 10% مقارنةً بمبلغ 516 مليون ريال سعودي. ويعكس هذا الانخفاض على أساس ربع سنوي بشكل رئيسي تراجع أسعار الشحن المحققة خلال الربع الحالي وذلك عقب المستويات القياسية التي شهدتها الربع الثاني من عام 2026م نتيجة النزاعات الإقليمية، وقد أسهم ارتفاع إجمالي أيام تشغيل الأسطول المملوك جزئياً في تعويض ذلك التراجع. وارتفع هامش الأرباح قبل الفوائد والضرائب والإطفاء إلى 59% في الربع الحالي مقارنةً بـ 57% في الربع الثاني، مدعوماً بمبلغ 81 مليون ريال سعودي من الدخل غير المتكرر المذكور أعلاه.

وخلال التسعة أشهر الأولى من عام 2026م، سجل القطاع إيرادات بلغت 2.49 مليار ريال سعودي بزيادة قدرها نحو 12% على أساس سنوي، بينما بلغت أرباح القطاع قبل الفوائد والضرائب والإطفاء 1.49 مليار ريال سعودي بزيادة قدرها 38%، مع ارتفاع هامشها إلى 60% مقارنةً بـ 48% في التسعة أشهر الأولى من عام 2025م. واستفاد أداء القطاع من ارتفاع القدرة الاستيعابية للأسطول المملوك، وزيادة أسعار الشحن، ومواصلة القطاع استهداف شحنات المنتجات النفطية النظيفة ذات الهوامش الأعلى.

وبالتطلع للمستقبل، يتوقع القطاع أن تبقى الأسواق متقلبة في ظل استمرار تأثير الاضطرابات الجيوسياسية في مضيق هرمز وباب المندب على مسارات الشحن وتدفقات البضائع على المدى القريب.

البحري للخدمات اللوجستية المتكاملة

مليون ريال سعودي	الربع الثالث 2026م	الربع الثالث 2025م	التغير (على أساس سنوي)	الربع الأول 2026م	الربع الأول 2025م	التغير (على أساس سنوي)
الإيرادات	497	247	101%	1,218	790	54%
الأرباح قبل الفوائد والضرائب والإطفاء	86	23	275%	225	124	81%
هامش الأرباح قبل الفوائد والضرائب والإطفاء	17%	9%	8 ن.م.	18%	16%	3 ن.م.

ملاحظة: قد لا تكون الأرقام المعروضة دقيقة بالمقارنة مع الأرقام الإجمالية نظراً لتقريب الأعداد

حجم الأسطول	نهاية الربع الثالث 2025م	نهاية الربع الثاني 2026م	نهاية الربع الثالث 2026م
عدد الناقلات المملوكة	8	8	8

حقّق قطاع البحري للخدمات اللوجستية المتكاملة إيرادات بلغت 497 مليون ريال سعودي في الربع الثالث من عام 2026م بزيادة قدرها 101% على أساس سنوي، بينما بلغت أرباح القطاع قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء 86 مليون ريال سعودي بزيادة قدرها 275%، واتسع هامشها إلى 17% مقارنةً بـ 9% في الربع الثالث من عام 2025م، ما يعكس ارتفاع مستويات النمو بشكل رئيسي لدى وحدة الخدمات غير المتعلقة بالشحن البحري، والمتضمنة قسماً البحري للخدمات اللوجستية والبحري لخدمات الشحن الجوي، فضلاً عن ارتفاع أرباح وحدة البحري للخطوط الملاحية.

واستفادت وحدة البحري للخطوط الملاحية من ارتفاع أسعار الشحن على أساس سنوي في ظل الصراع الإقليمي المستمر. واستجابةً للاضطرابات الإقليمية، أعادت هذه الوحدة توجيه ناقلاتها الست للحاويات والبضائع المدحرجة بالكامل إلى مسار تجاري متصل بأمريكا الشمالية حيث يربط الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا والمملكة العربية السعودية عبر قناة السويس.

وشهدت وحدة الخدمات اللوجستية (غير المتعلقة بالشحن البحري) تسجيل نمو ملحوظ، مدفوعاً بشكل رئيسي بارتفاع الطلب على خدمات الطائرات المستأجرة. وكان هذا الأداء مدعوماً بإبرام عقود جديدة مع "سابل" والشركة العربية للخدمات الزراعية "أراسكو" لتزويد خدمات لوجستية للحاويات والنقل البري.

وعلى أساس ربع سنوي، شهدت إيرادات القطاع زيادة قدرها 14% مقارنةً بـ 437 مليون ريال سعودي في الربع السابق، بينما سجلت الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء تراجعاً قدره 11% مقارنةً بـ 97 مليون ريال سعودي في الربع الماضي. وجاء ارتفاع الإيرادات مدفوعاً بأداء وحدة القطاع للخدمات غير المتعلقة بالشحن البحري، بينما عكس انخفاض الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء تراجع أحجام شحنات وحدة البحري للخطوط الملاحية بعد إعادة توجيه ناقلاتها وطول فترات الرحلات. بالإضافة إلى ذلك، استفاد أداء القطاع في الربع الثاني من 2026م من عكس مخصصات نقدية بمبلغ 9 ملايين ريال سعودي تتعلق بالذمم التجارية المدينة. ونتيجة لذلك، تراجع هامش الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء إلى 17% خلال الربع الحالي مقارنةً بـ 22% في الربع الثاني من عام 2026م.

وخلال التسعة أشهر الأولى من عام 2026م، شهدت إيرادات القطاع زيادة قدرها 54% على أساس سنوي لتصل إلى 1.22 مليار ريال سعودي، بينما سجلت الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء زيادة قدرها 81% لتصل إلى 225 مليون ريال سعودي، مع اتساع هامشها إلى 18% مقارنةً بـ 16% في التسعة أشهر الأولى من عام 2025م. وجاء الأداء مدفوعاً بارتفاع الطلب على خدمات الطائرات المستأجرة، لا سيما مع تحول أنماط تجارة البضائع نتيجة الاضطرابات الإقليمية في الشحن. وقد أسهمت وحدة البحري للخطوط الملاحية كذلك في نمو الأرباح، مستفيدةً من ارتفاع أسعار الشحن.

وخلال الربع الثالث من عام 2026م، وسّع القطاع نطاق حضوره بافتتاح مكتبين للوكالات في ميناء ينبع ورأس تنورة، كما تسلّم القطاع ناقلتي دعم بحري جديدتين في نهاية شهر سبتمبر، ومن المتوقع أن تدخلتا حيز التشغيل التجاري في شهر نوفمبر من 2026م.

وبالنظر نحو المستقبل، يعتزم القطاع مواصلة تركيزه على نمو الربحية في خضم الظروف الإقليمية متزايدة التعقيد. بالإضافة إلى ذلك، تركز وحدة البحري للخطوط الملاحية الآن على تأمين أحجام شحن إضافية على مسار أمريكا الشمالية التجاري لتعويض تراجع النشاط في مسارات التجارة مع منطقة الشرق الأقصى. علاوةً على ذلك، يعتزم القطاع مواصلة الاستفادة من شبكته الواسعة وانتشار أصوله وتوسيع نطاق خدماته المتخصصة عبر الأسواق التي ينشط فيها.

البحري للبضائع السائبة

مليون ريال سعودي	الربع الثالث 2026م	الربع الثالث 2025م	التغير (على أساس سنوي)	التغير (على أساس سنوي)	التسعة أشهر الأولى 2026م	التسعة أشهر الأولى 2025م	التغير (على أساس سنوي)
الإيرادات	149	108	38%		441	302	46%
الأرباح قبل الفوائد والضرائب والإطفاء	58	39	49%		152	96	58%
هامش الأرباح قبل الفوائد والضرائب والإطفاء	39%	36%			34%	32%	

ملاحظة: قد لا تكون الأرقام المعروضة دقيقة بالمقارنة مع الأرقام الإجمالية نظراً لتقريب الأعداد

حجم الأسطول	نهاية الربع الثالث 2025م	نهاية الربع الثاني 2026م	نهاية الربع الثالث 2026م
عدد الناقلات المملوكة	13	13	13

سجل قطاع البحري للبضائع السائبة إيرادات بلغت 149 مليون ريال سعودي في الربع الثالث من عام 2026م، بزيادة قدرها 38% على أساس سنوي، بينما بلغت أرباح القطاع قبل الفوائد والضرائب والإطفاء 58 مليون ريال سعودي بزيادة قدرها 49%، واتسع هامشها إلى 39% مقارنةً بـ 36% في الربع الثالث من عام 2025م. وجاء هذا الأداء القوي مدفوعاً بنجاح القطاع في تنفيذ استراتيجيته التي تهدف إلى تعظيم معدل استخدام الأسطول وانتقائية استئجار الناقلات لاقتناص الفرص المواتية في السوق الناتجة عن ارتفاع أسعار الشحن في ظل التوترات الجيوسياسية في المنطقة.

وعلى أساس ربع سنوي، شهدت الإيرادات تراجعاً قدره 24% مقارنةً بإيرادات بلغت 195 مليون ريال سعودي خلال الربع السابق، فيما سجلت الأرباح قبل الفوائد والضرائب والإطفاء زيادة قدرها 10% مقارنةً بـ 53 مليون ريال سعودي في الربع الماضي. ويعود تراجع الإيرادات خلال الربع الحالي مقارنة بالربع السابق بشكل رئيسي إلى انخفاض إيرادات الناقلات المستأجرة، في ظل اعتماد القطاع على الأسطول المملوك وتقليص اعتماده على الناقلات المستأجرة ذات الهوامش المنخفضة. ونتيجة لذلك، نما هامش الأرباح قبل الفوائد والضرائب والإطفاء 39% إلى 39% في الربع الثالث من عام 2026م مقارنةً بـ 27% في الربع السابق.

وخلال التسعة أشهر الأولى من عام 2026م، سجل القطاع إيرادات بلغت 441 مليون ريال سعودي بزيادة قدرها 46% على أساس سنوي، بينما بلغت أرباح القطاع قبل الفوائد والضرائب والإطفاء 152 مليون ريال سعودي بزيادة قدرها 58% على أساس سنوي، وارتفع هامشها إلى 34% مقارنةً بـ 32% في التسعة أشهر الأولى من عام 2025م. وعكس الأداء خلال هذه الفترة انضباط القطاع في التوظيف التجاري لأسطوله واستخدامه الانتقائي للناقلات المستأجرة لاغتنام أحجام شحن إضافية في حال جدواها التجارية.

وظلت ظروف سوق البضائع السائبة متينة خلال الربع الثالث من عام 2026م. وقد أدت الاضطرابات الإقليمية إلى إطالة مدة الرحلات وتقليص المعروض من الناقلات، في حين ظل الطلب على الحبوب والأسمدة وخام الحديد والفحم مستمراً. وفي خضم هذه الظروف، واصل القطاع توجيه شحنات البحر الأحمر عبر قناة السويس ووسّع حضوره في الأسواق الأوروبية. وبالتطلع نحو المستقبل، يتوقع القطاع أن يبقى المعروض من الناقلات محدوداً في الربع الرابع من عام 2026م، إلى جانب ارتفاع الطلب الموسمي الناتج عن تخزين البضائع في فصل الشتاء.

نبذة عن البحري

تأسست الشركة الوطنية السعودية للنقل البحري (البحري) عام 1978م، وهي الشركة الرائدة في مجال الشحن والخدمات اللوجستية على صعيد المملكة العربية السعودية، وإحدى أبرز الشركات الرائدة عالمياً في مجال النقل البحري. تتخذ الشركة من الرياض مقراً لها وتشغل أسطولاً يبلغ حجمه 109 ناقلات، 107 منها مملوكة وناقلتان اثنتان بموجب عقود استئجار طويلة الأجل، وثلاث محطات عائمة (بوارج) لتحلية مياه البحر وناقلتي دعم بحري، وذلك حتى نهاية ديسمبر 2026م. وتعتبر البحري إحدى أضخم الشركات المالكة لناقلات النفط الخام العملاقة حول العالم.

تغطي عمليات وأنشطة الشركة شراء وبيع وتأجير وتشغيل الناقلات بغرض نقل النفط الخام والغاز والمنتجات المكررة والمواد الكيميائية والبضائع السائبة، فضلاً عن شحن البضائع والتخزين والتخليص الجمركي والخدمات اللوجستية التعاقدية وغيرها من الخدمات والحلول اللوجستية المتكاملة. فضلاً عن ذلك، توسعت البحري ضمن مجال تحلية مياه البحر عبر تشغيلها لعدد من المحطات العائمة المتنقلة (بوارج) المخصصة لهذا الغرض.

وتمتلك البحري أيضاً حصص ملكية غير مسيطرة في عدة شركات تشمل مجموعة بتردك، وهي شركة رائدة في مجال شحن وتجارة غاز البترول المسال؛ والشركة العالمية للصناعات البحرية، وهي شركة سعودية متخصصة في بناء السفن.

وبوجود فريق عمل يضم ما يزيد عن 5000 موظف، برأ وبحراً، تواصل البحري التزامها الراسخ بدعم رؤية السعودية 2030 والارتقاء بالمملكة لتصبح مركزاً إقليمياً استراتيجياً رائداً في مجال الشحن والخدمات اللوجستية، وتحافظ على مكانتها كمساهم مسؤول وبارز في سلاسل التوريد العالمية.

البحري للنفط

البحري للنفط هي من بين الشركات الرائدة عالمياً في تملك وتشغيل ناقلات النفط الخام العملاقة وتحل بشكل دائم ضمن قائمة أكبر ملاك هذه الناقلات على صعيد العالم، إذ يمثل أسطول القطاع 5% تقريباً من السعة العالمية لناقلات النفط الخام العملاقة. ورغم أن سوق الخليج العربي يستأثر بالحصة الأكبر من عمليات القطاع، إلا أنه يعمل كذلك على تلبية احتياجات كافة مسارات وخطوط ناقلات النفط الخام العملاقة حول العالم. ويعتبر قطاع البحري للنفط الناقل الحصري لأرامكو السعودية في شحنات النفط الخام التي يتم بيعها على أساس التسليم حول العالم. ومن الجدير ذكره أن أرامكو السعودية هي أكبر منتج للنفط الخام في العالم وتمتلك حصة 20% من شركة البحري.

البحري للمنتجات والكيماويات

يمتلك ويشغل قطاع البحري للمنتجات والكيماويات أسطولاً متنوعاً من الناقلات لشحن ومناولة مجموعة واسعة من البضائع السائلة، بما فيها المواد الكيميائية والمنتجات البترولية النظيفة والزيوت النباتية والوقود الحيوي، لعملائه المنتشرين حول العالم. وتضم قاعدة عملاء هذا القطاع شركات إنتاج المواد الكيميائية وشركات النفط المتكاملة ومحطات التكرير وتجارة السلع وأهم اللاعبين في سوق الزيوت النباتية والوقود الحيوي، علماً أن أرامكو السعودية هي أبرز عميل لدى هذا القطاع. يحوي الأسطول المملوك للقطاع 31 ناقلة متوسطة الحجم بتصنيف المنظمة البحرية الدولية 2، وناقلة واحدة أكبر طويلة المدى، إضافة إلى خمس ناقلات متوسطة الحجم لشحن المنتجات البترولية النظيفة. ولا ينشط هذا القطاع في السوق الفورية فحسب، بل أيضاً في مجال اتفاقيات الشحن البحري واتفاقيات تأجير و/أو استئجار الناقلات. تأسس هذا القطاع تحت مسمى "الشركة الوطنية لنقل الكيماويات"، وتمتلك شركة البحري حصة 80% منه في حين أن الشركة السعودية للصناعات الأساسية "سابك" تمتلك نسبة الـ 20% المتبقية.

البحري للخدمات اللوجستية المتكاملة

يُعد قطاع البحري للخدمات اللوجستية المتكاملة المزود الرائد لخدمات الشحن عبر خطوط مباشرة من سواحل شرق الولايات المتحدة الأمريكية وساحل الخليج الأمريكي إلى جدة ودبي والدمام ومومباي، ويشمل ذلك إرساءها في موانئ منطقة البحر المتوسط وأوروبا التي تقع على مسارها، ويعتبر القطاع من بين أكبر 10 مزودين لنقل البضائع الضخمة والمدمجة عالمياً. يزود القطاع خدمات الشحن البري والبحري والجوي للبضائع وخدمات التخليص الجمركي وخدمات الحاويات والخدمات اللوجستية التعاقدية وخدمات التخزين، وغيرها من خدمات إدارة سلاسل التوريد إلى الشركات والمؤسسات العاملة في مجالات الطيران والدفاع والإنشاءات والمنتجات والبضائع سريعة التلف والأدوية والرعاية الصحية والنفط والغاز والفنادق وشركات المركبات والسيارات والمؤسسات الأخرى. ويذكر أن قطاع البحري للخدمات اللوجستية المتكاملة يتكون من ثلاثة أقسام تجارية هي البحري للملاحة ويتخصص في مجال الشحن، والبحري للخدمات اللوجستية ويتخصص بتقديم خدمات لوجستية شاملة، والبحري للخطوط الجوية ويتخصص في حلول الشحن الجوي.

البحري للبضائع السائبة

تأسس قطاع البحري للبضائع السائبة عام 2010م كمشروع مشترك بنسبة 60% إلى 40% بين شركة البحري والشركة العربية للخدمات الزراعية "أراسكو". يُعد البحري للبضائع السائبة شركة متكاملة تماماً في امتلاك وتشغيل الناقلات لنقل البضائع السائبة على المستويين الإقليمي والعالمي، مع إيلانه التركيز على البضائع الصادرة والواردة من وإلى المملكة العربية السعودية. يتولى القطاع، من خلال مقره الرئيسي في الرياض ومكتبه الإقليمي في دبي، عمليات نقل البضائع السائبة، وخاصة الحبوب والأسمدة، عبر مسارات الشحن العالمية لتزويد العالم باحتياجاته من الغذاء. يعتمد القطاع خططاً استراتيجية مدروسة لتوزيع أسطوله المتنوع، الذي يضم تسع ناقلات "كامسارماكس" وأربع ناقلات "التراماكس"، بما يغطي السوق الفورية واتفاقيات الشحن البحري واتفاقيات تأجير و/أو استئجار الناقلات. تُستخدم ناقلات "كامسارماكس" عموماً في نقل البضائع الجافة لمسافات طويلة، بينما تدعم ناقلات "التراماكس" عادةً العمليات الإقليمية وعمليات الموانئ الثانوية التي تتطلب مرونة أكبر وإمكانيات تحميل وتفريغ البضائع بمساعدة معدات مخصصة. وتعمل خمس من ناقلات "كامسارماكس" ضمن الأسطول بموجب عقود استئجار طويلة الأجل مع شركة "أراسكو".

البحري للخدمات البحرية

يهدف البحري للخدمات البحرية، وهو قطاع استُحدث مؤخراً، للارتقاء إلى صدارة التوجهات المبتكرة في تحلية مياه البحر باستخدام محطات عائمة متنقلة (بوارج)، وهو يعمل بموجب اتفاقية شراء مضمونة لمدة 20 عاماً مع الهيئة السعودية للمياه. بدأ بناء ثلاث محطات عائمة متنقلة (بوارج) لتحلية مياه البحر في عام 2020م، ليبدأ التشغيل التجاري للمحطة العائمة (البارجة) الأولى في شهر أبريل من عام 2024م. تم تسجيل هذه المحطة العائمة (البارجة) في موسوعة غينيس للأرقام القياسية كأكبر محطة عائمة (بارجة) من نوعها في العالم، وهي تجسّد إنجازاً هاماً في قطاع تحلية مياه البحر. وقد دخلت المحطتان العائمتان (البارجتان) الثانية والثالثة حيز التشغيل الكامل في عام 2025م. الجدير ذكره أن كل محطة عائمة (بارجة) مجهزة بكافة المعدات اللازمة لتحلية ما يصل إلى 50 مليون لتر من مياه البحر يومياً، وتتواجد هذه المحطات العائمة (البوارج) قبالة ساحل ينبع بالملكة العربية السعودية.

البحري لإدارة السفن

تأسس قطاع البحري لإدارة السفن عام 1996م لتقديم جميع خدمات إدارة الناقلات والدعم البحري لكافة الناقلات التي تملكها وتشغلها شركة البحري (باستثناء ناقلتي مواد كيميائية يديرها طرف ثالث)، بهدف الارتقاء بالإمكانات التجارية للأسطول. يمثل هذا القطاع الركيزة الرئيسية في أسطول البحري، إذ يعمل على ضمان السلامة الفنية لجميع الناقلات المدارة، وأن تكون صالحة للإبحار، ومزوّدة بطاقم عمل مؤهل. ويشرف القطاع كذلك على الامتثال التشغيلي لمعايير السلامة الدولية واللوائح البحرية، ودمج التقنيات المتقدمة، وتعزيز الابتكارات الفنية لتحسين الأداء والكفاءة التشغيلية، وتجهيز الناقلات المستحوذ عليها مؤخراً للإبحار، وتقديم الدعم الإداري الأساسي لبقية قطاعات الأعمال، بدءاً من الاتصالات التنظيمية ووصولاً إلى تأمين وثائق ومستلزمات التخليص الجمركي في الموانئ. وفي عام 2024م، وسّع القطاع نطاق عمله ليشمل عملاء من جهات خارجية، وحصل على أول عقد خارجي مع شركة "فلك البحرية" لإدارة أسطوله من ناقلات إعادة الشحن وناقلات الشحن البحري لمسافات قصيرة.

قاموس المصطلحات

التدابير المالية غير التابعة للمعايير الدولية للتقارير المالية

النفقات الرأسمالية: هي مجموع الإضافات من الممتلكات والمعدات، والمشاريع قيد الإنجاز، والأصول غير المادية كما هو موضح في بيان التدفقات النقدية. وتمثل هذه النفقات المبالغ النقدية التي تم إنفاقها خلال الفترة المحددة للحفاظ على قاعدة الأصول طويلة الأجل للشركة وتوسيعها.

الأرباح قبل الفوائد والضرائب والإطفاء: يُحتسب مؤشر الأرباح قبل الفوائد والضرائب والإطفاء عن طريق إضافة استهلاك الممتلكات والمعدات، واستهلاك أصول حق الاستخدام، وإطفاء/شطب الأصول غير المادية كما هو موضح في بيان التدفقات النقدية، إلى مجموع الأرباح التشغيلية وحصة نتائج الشركات المستثمر فيها بطريقة حقوق الملكية كما هو موضح في بيان الربح أو الخسارة. ويُعتمد هذا المؤشر لتقييم أداء الأرباح التشغيلية الجوهرية، إذ يستبعد العناصر التي قد تخضع لتأثير القرارات المحاسبية، والتنظيمات الضريبية، والاتفاقيات التمويلية.

التدفقات النقدية الحرة: يُعرّف التدفق النقدي الحر بأنه صافي النقد الناتج عن الأنشطة التشغيلية مطروحاً منه النفقات الرأسمالية. تشمل النفقات الرأسمالية إجمالي الإضافات إلى الممتلكات والمعدات والمشاريع قيد الإنجاز والأصول غير الملموسة. يُعد هذا المقياس مؤشراً على النقد المحقق خلال الفترة، والذي يمكن استخدامه في دفع التوزيعات النقدية على المساهمين، وسداد الديون وعقود الإيجار، وزيادة السيولة النقدية، و/أو لأغراض استثمارية وتمويلية أخرى.

صافي الدين: مجموع القروض، والاقتراضات، والتزامات الإيجار قصيرة وطويلة الأجل، مطروحاً منها النقد والنقد المعادل والودائع قصيرة الأجل، كما هو موضح في بيان المركز المالي. يمثل هذا المؤشر إجمالي الالتزامات المدينة التي تحمل فائدة للشركة، بما في ذلك الإيجارات، بعد خصم النقد والأصول النقدية القريبة المتاحة لتغطية هذه الالتزامات، ويُستخدم كمقياس للرافعة المالية وقوة الميزانية العمومية.

صافي الدين / الأرباح قبل الفوائد والضرائب والإطفاء: تُعرّف نسبة صافي الدين إلى الأرباح قبل الفوائد والضرائب والإهلاك والإطفاء بأنها صافي الدين مقسوماً على الأرباح قبل الفوائد والضرائب والإهلاك والإطفاء المحققة خلال الاثني عشر شهراً السابقة التي تسبق نهاية الفترة. وتُعد هذه النسبة مؤشراً لعدد السنوات اللازمة لسداد ديوننا من الأرباح النقدية في حال ثبات معدل صافي الدين إلى الأرباح قبل الفوائد والضرائب والإهلاك والإطفاء، كما تُستخدم لتقديم نظرة حول مرونتنا المالية وصحتنا المالية ومدى اعتمادنا على الديون، ويتم التعبير عنها كمضاعف سنوي.

المصطلحات التشغيلية والمتعلقة بالشحن

اتفاقية تأجير و/أو استئجار الناقلات: يشير المصطلح إلى اتفاقية قائمة بين مالك الناقلات والمستأجر تحدد شروط استخدام الناقلات، وتُعرف المستأجر بأنه الجهة التي تستأجر الناقلات لنقل البضائع والشحنات، وهي اتفاقية محددة المدة يستأجر فيها المستأجر الناقلات لفترة زمنية معينة، ويكون له حرية الإبحار إلى أي ميناء ونقل أي شحنة وفقاً للأنظمة القانونية. والتأجير بالرحلة هو عقد يتم بموجبه استئجار الناقلات لرحلة محددة من ميناء إلى آخر أو التأجير بدون تجهيزات (التأجير المجرد) وهو أن يتم تأجير الناقلات بدون طاقم أو مؤن أو أي مساعدة تشغيلية، حيث يتحمل المستأجر المسؤولية الكاملة عن تشغيلها. يشير مصطلح (استئجار الناقلات) إلى استئجار شركة البحري لناقلات من الغير، بينما يشير مصطلح (تأجير الناقلات) إلى كون شركة البحري مالكة الناقلات وتقوم بتأجيرها لطرف آخر. أما مصطلح "الناقلات المستأجرة" أو "الأسطول المستأجر" في هذا التقرير، فيُقصد به الناقلات التي قامت شركة البحري باستئجارها، وذلك على النقيض من "الناقلات المملوكة" أو "الأسطول المملوك"، والتي تعود ملكيتها مباشرة إلى شركة البحري.

الكيمويات: هي منتجات كيميائية سائلة تُنقل بواسطة ناقلات متخصصة، وتشمل وسائط بتروكيميائية، ومواد كيميائية عضوية وغير عضوية، ووسائل صناعية متخصصة. غالباً ما تتطلب هذه الشحنات صهاريج مطلية، وعزلاً بين الشحنات، ومعايير تنظيف صارمة بسبب حساسية المنتجات ومخاطر التلوث، وهي تختلف عن المنتجات البترولية النظيفة وترتبط ارتباطاً وثيقاً بتدفقات التجارة الصناعية والبتروكيميائية.

المنتجات البترولية النظيفة: هي منتجات نفطية مكررة مثل البنزين، والديزل، ووقود الطائرات، والنفثا، خالية من الشوائب، وعادةً ما تُنقل في ناقلات ذات خزانات محاطة بطبقة واقية لمنع التلوث. وغالباً ما يُشار إليها بـ "المنتجات النظيفة" للتمييز بينها وبين المنتجات "الخام" أو "المتبقية" مثل النفط الخام وزيت الوقود.

البضائع السائبة: هي البضائع أو السلع التي يتم شحنها بكميات ضخمة دون تغليف أو تعبئة، وعادةً ما تكون متجانسة في طبيعتها، مثل القمح والشعير والذرة والفسفات وأسمدة البوريا إضافة إلى خامات المعادن مثل المغنيزيوم والحديد.

ناقلة بتصنيف المنظمة البحرية الدولية 2 (متوسطة الحجم MR، وذات المدى الطويل LR1 وذات المدى الطويل LR2): هو تصنيف لناقلات المواد الكيميائية بموجب معايير المنظمة البحرية الدولية (IMO) يشير إلى ناقلة مُصنّعة بمواصفات محسنة في احتواء البضائع ومعايير السلامة، ما يمكنها نقل مجموعة واسعة من الشحنات الكيميائية، وبعض المنتجات البترولية النظيفة، حين يكون ذلك متوافقاً من المعايير. وتعتبر **MR** و **LR1** و **LR2** تصنيفات حجمية للناقلات تُستخدم بشكل شائع في نقل المنتجات والمواد الكيميائية، حيث تشير **MR** إلى الناقلات متوسطة الحجم، و **LR1** إلى فئة أكبر تُستخدم عادةً في الرحلات الطويلة، و **LR2** إلى فئة أكبر حجماً تُستخدم للشحنات الأكبر حجماً والرحلات الطويلة جداً.

معدل تكرار حوادث الوقت المهدور: هو قياس عدد الإصابات المهدرة للوقت لكل مليون ساعة عمل. وتتبع شركة البحري هذا المعدل وتبلغ عنه على أساس سنوي (12 شهراً متتالياً).

ناقلة الغاز متوسطة الحجم (MGC): ناقلة متخصصة مصممة لنقل الغازات المسالة، وفي مقدمتها غاز البترول المسال (LPG) - مثل البروبان والبيوتان - بالإضافة إلى الأمونيا. تتراوح سعة الشحن في هذه الناقلات عادةً بين 20,000 و 40,000 متر مكعب، وتستخدم خزانات شحن مبردة للحفاظ على الغازات في حالتها السائلة أثناء النقل.

الناقلة حديثة البناء: تشير إلى ناقلة تم بناؤها حديثاً أو يجري بناؤها حالياً في حوض لبناء السفن ولم يتم تشغيلها تجارياً بعد.

ناقلة الدعم البحري: هي ناقلة متخصصة في توفير الدعم اللوجستي والتشغيلي لمنشآت النفط والغاز والطاقة المتجددة البحرية، ومشاريع البنية التحتية، وهي تنقل الأفراد والمعدات والوقود والإمدادات، وقد تقوم بوظائف المناولة في المراسي والسحب والصيانة والاستجابة للطوارئ.

ناقلة حاويات وبضائع مدرجة: هي ناقلة بتصميم هجين يجمع بين خصائص ناقلة البضائع المدرجة وناقلة الحاويات، ما يمكنها من تحميل وتفريغ البضائع الضخمة والمنقولة على عجلات من خلال استخدام منحدر مصمم كجزء من الناقلات، إلى جانب الحاويات البحرية القياسية في الرحلة البحرية نفسها. يتم تحميل البضائع الضخمة أو تجميعها أو وضعها في أكياس أو صناديق أو منصات نقالة، ويجب مناوئتها بشكل منفرد على عكس بضائع الحاويات أو البضائع السائبة الجافة. يوفر هذا النوع من الناقلات مرونة في مناولة مختلف أنواع البضائع.

ناقلة النفط الخام العفلاقة: هي ناقلة متخصصة في نقل النفط الخام بسعة حمولة تصل إلى 320 ألف طن.

إخلاء مسؤولية

يحتوي هذا البيان بيانات تمثل، أو يمكن اعتبارها، بيانات تطلعية، بما في ذلك بيانات متعلقة بتصورات وتوقعات الشركة الوطنية السعودية للنقل البحري ("البحري" أو "الشركة"). حيث تعتمد هذه البيانات على الخطط والتقديرات والتوقعات الحالية للشركة، فضلاً عن توقعاتها للظروف والأحداث الخارجية. وتتضمن البيانات التطلعية مخاطر وشكوكاً متأصلة ولا تُناقش إلا اعتباراً من تاريخ تقديمها. ونتيجة لهذه المخاطر والشكوك والافتراضات، يجب ألا يعتمد المستثمر المحتمل على نحو لا موجب له على هذه البيانات التطلعية، إذ يمكن أن يتسبب عدد من العوامل المهمة في اختلاف النتائج أو المحصلات الفعلية مادياً عن تلك المُعبر عنها في أي بيانات تطلعية. والشركة ليست ملزمة بأي بيانات تطلعية ولا تنوي تحديث أو مراجعة أي بيانات تطلعية وردت في هذا البيان سواء كان ذلك نتيجةً لمعلومات جديدة أو أحداثٍ مستقبلية أو غير ذلك.

تم إعداد هذا البيان من قبل الشركة وهي وحدها تتحمل مسؤوليته. ولم يُراجع أو يُعتمد أو يُصادق على البيان من قبل أي مستشار مالي أو مدير رئيسي أو وكيل مبيعات أو بنكٍ مستلِم أو ضامن سندات تتعامل معه الشركة، وفُر لأغراض المعلومات فقط. بالإضافة إلى ذلك، ونظراً لأن هذا البيان هو مختصرٌ فقط، فقد لا يحتوي على جميع المعلومات الجوهرية ويجب ألا يُشكل في حد ذاته أساساً لأي قرار استثماري.

يُعتقد أن المعلومات والآراء الواردة في هذا البيان موثوقة وقد تم الحصول عليها من مصادر موثوقة بها، ولكن لا يوجد بيان أو ضمان، سواء كان صريحاً أو ضمنياً، فيما يتعلق بإنصاف أو دقة أو معقولية أو اكتمال المعلومات والآراء ضمن هذا البيان. ولا يوجد أي التزام بتحديث هذا البيان أو تعديله أو تحويره أو إخطار المستثمر بأي طريقةٍ أخرى إذا كانت هناك أي معلومات أو رأي أو توقع أو تنبؤ أو تقدير منصوص عليه بهذا البيان، قد تغيرت أو أصبحت لاحقاً غير دقيقة.

ننصحك بشدة بطلب مشورتك المستقلة فيما يتعلق بأي مسائل استثمارية أو مالية أو قانونية أو ضريبية أو محاسبية أو تنظيمية نوقشت في هذا البيان. وقد تستند التحليلات والآراء الواردة هنا إلى افتراضاتٍ إذا ما غُيرت يمكن أن تغير التحليلات أو الآراء المُعبر عنها. ولا يوجد شيءٌ وارد في هذا البيان من شأنه أن يمثل أي عرض أو ضمان فيما يتعلق بالأداء المستقبلي لأي سندات مالية أو ائتمان أو عملة أو سعر أو أي تدابير تتعلق بأوضاع السوق أو الاقتصاد. وعلاوة على ذلك، ليس بالضرورة أن يكون الأداء السابق مؤشراً على النتائج المستقبلية، وتُخلى الشركة مسؤوليتها عن أي خسائرٍ تنشأ عن أو فيما يتعلق باستخدامك أو اعتمادك على هذا البيان.

لا يجوز نشر هذه المواد أو توزيعها أو نقلها ولا يجوز إعادة إنتاجها بأي طريقةٍ كانت دون الحصول على موافقةٍ خطية صريحة من جانب شركة البحري. ولا تُشكل هذه المواد عرضاً للبيع أو استدراجاً للعروض لشراء الأوراق المالية في أي ولاية قضائية.

التدابير المالية غير التابعة للمعايير الدولية للتقارير المالية

يتضمن هذا البيان "تدابير مالية محددة غير تابعة للمعايير الدولية للتقارير المالية" وهي تدابير وإجراءات لا يُعترف بها بموجب المعايير الدولية للتقارير المالية ولا تحمل معانٍ موحدة ومحددة ضمن هذه المعايير. وقد ذكرت هذه التدابير لتكون بمثابة معلومات إضافية تكمل التدابير المالية التابعة للمعايير الدولية للتقارير المالية لتزويد فهم أعمق لنتائج الشركة، كما ذكرت هذه التدابير لاعتقاد الشركة بأنها تدابير مجدية للمستثمرين. وعليه، لا يجب اعتبار هذه التدابير المالية غير التابعة للمعايير الدولية للتقارير المالية بشكل منفصل أو كبديل عن تحليل البيانات المالية للشركة والتي تم الإعلان عنها بموجب المعايير الدولية للتقارير المالية.